مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.668

1 February 1994
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والستين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم جنيف،
يوم الثلاثاء ١ شباط/فبراير ١٩٩٤، الساعة العاشرة صباحا

الرئيس : السيد جيرار ايريرا (فرنسا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): اعلن افتتاح الجلسة العامة الثامنة والستين بعد الستمائة لمؤتمر نزع السلاح.

أود أولا باسم المؤتمر وبالاصالة عن نفسي ان أرحب بالسيد جاكوب بلومبرغ وكيل وزارة الشؤون السياسية بفنلندا الذي سيلقي كلمته أمام المؤتمر. والسيد بلومبرغ قد زارنا مرتين في العام الماضي، وحضوره معنا مرة أخرى اليوم دليل على الاهتمام المستمر والمتواصل من جانب حكومته بأعمال مؤتمرنا.

إن في نيتي أن اعطي أولا الكلمة للمتحدثين الذين سجلوا اسماءهم لهذه الجلسة ثم انتقل بعد ذلك الى بحث المسائل المعلقة والخاصة بتعيين رؤساء اللجان المتخصصة والمنسقين الخاصين.

في قائمة المتحدثين اليوم ممثلو فنلندا والجزائر والاتحاد الروسي وبلجيكا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة وكيل وزارة فنلندا للشؤون السياسية، السيد جاكوب بلومبرغ.

السيد بلومبرغ (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد السفير ايريرا، اود أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر، وأن أؤكد لكم التعاون الكامل من جانب وفدي وإني لمقتنع بأن الدورة هذا العام سوف تحقق تحت رئاستكم انطلاقة سلسة وفعالة. كما أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بالسيد فلاديمير بتروفسكي بصفته امينا عاما لهذا المؤتمر وبالسيد عبد القادر بن اسماعيل بصفته أمينا عاما مساعدا.

إن المجتمع الدولي قد شرع الآن في مفاوضات حول معاهدة للحظر التام للتجارب النووية. ومثل هذه المعاهدة سوف تكون بحق خطوة نحو عالم أكثر أمنا. وسوف تشترك فنلندا في هذه المفاوضات. ونحن نؤيد أي اجراء سريع من شأنه أن يؤدي الى معاهدة عالمية تضع حدا لجميع التجارب النووية، وبذلك تدعم عدم الانتشار النووي. فإذا تكاتفت الجهود فقد ينتهي مجمل هذا العمل في غضون هذا العام.

وفي هذا الصدد أود أن أشير باختصار الى وجهات نظرنا بشأن بعض النقاط الأساسية في المفاوضات القادمة. فأولا نحن نؤيد وجهة نظر السويد فيما اقترحته من اغراض لهذه المعاهدة كما جاء في المشروع المنقح الذي قدم في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي. وقد يصح أن يكون النص السويدي بمثابة قاعدة أو اساس للمفاوضات. وثانيا فإن أية معاهدة لكي تكون فعالة تقتضي اجراءات تحقق فعالة. وقد وضعت اتفاقية الاسلحة الكيماوية معيارا حديثا بهذا الشأن. فرصد الزلازل يعتبر الوسيلة التقنية الأولية لنظام التحقق. ويعتبر الحق في اجراء عمليات تفتيش وتدقيق بتكليف رسمي أمراً اساسياً لتحديد ما إذا كان الأطراف في المعاهدة غير ضالعين حقاً في أنشطة محرمة. وهذا الحق هو فعلا بمثابة عامل ردع لأي انتهاك محتمل. وثالثا فإن التحقق السليم من حظر التجارب يتطلب تنظيما سليما. ولأسباب تتعلق بالكفاءة التقنية وبالتكاليف وفعاليتها، تعتقد فنلندا أن مهمة المعاهدة القادمة من الأفضل أن يتم انجازها في نطاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فمن المهم أن يجري التفاوض حول حظر التجارب في إطار متعدد الأطراف ومصداقية المعاهدة تتطلب ذلك. ونحن نأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التحرك سريعا نحو مفاوضات عملية داخل الأفرقة العاملة.

إن هناك العديد من الأنشطة ذات الصلة بما خلفته الحرب الباردة. ففي وقت وجيز لوحظ بشكل واضح مزيد من الانضباط في التسلح. ونحن نرحب بأحدث هذه التطورات وهو الخاص بالاتفاق الثلاثي بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا والولايات المتحدة. فعند تنفيذ هذا الاتفاق سوف تسحب كل الأسلحة النووية الموجودة حاليا في اوكرانيا. وهذا الاتفاق يستحق التأييد الشديد من جانب المجتمع العالمي. وفنلندا تساند ما يجري حاليا من عملية نزع السلاح داخل أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. وقد وضعت فنلندا بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية برنامج دعم للضمانات في اوكرانيا. كما تقدمنا بطلب للانضمام الى عضوية المركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا في موسكو، واعتمدنا مبالغ كبيرة خصصناها لاشتراكنا مستقبلا في هذا النشاط.

إن فنلندا تعمل مع كثير من الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم لتأمين التمديد بدون حد أو شرط لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. ومعاهدة عدم الانتشار هي الحجر الأساسي في النظام الدولي لعدم الانتشار. إنها تضمن الأمن العام لنا أكثر مما تستطيعه أية وثيقة دولية أخرى، وإنه لمن اللازم حتما أن تستمر المعاهدة في مسارها على هذا النحو في المستقبل. إن الاعتراف بالدور الحيوي لمعاهدة عدم الانتشار آخذ بالازدياد يوما بعد يوم. ونحن نرحب بانضمام ارمينيا وبيلاروس وغيانا وموريتانيا الى معاهدة عدم الانتشار وبقرار كازاخستان بالتصديق عليها. وهذه خطوات خمس لها أهميتها نحو عالمية المعاهدة. كذلك سجلنا بارتياح ما أعربت عنه كل من الجزائر والارجنتين من نية الانضمام الى المعاهدة قبل مؤتمر ١٩٩٥.

إن الدورة الثانية التي انتهت مؤخرا للجنة التحضيرية لمؤتمر ١٩٩٥ بخصوص معاهدة عدم الانتشار، اتخذت عددا كبيرا من القرارات، وقد أسعد فنلندا بوجه خاص أن تشارك في اختيار السفير دانابالا من سري لانكا رئيساً لمؤتمر ١٩٩٥. وسوف نواصل اشتراكنا الفعلي في عملية التحضير.

إن المطلوب بذل جهود مكثفة في عملية حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح. ولمؤتمر نزع السلاح دور فعال في هذه المسألة. وأملنا أن تؤدي تشاورات المنسق الخاص الى تشكيل لجنة مخصصة. وينبغي في هذا المجال أن يعمل مؤتمر نزع السلاح بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن تعزيز ضمانات الأمن للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والتي لا تمتلك أية أسلحة نووية أو الأطراف في أية مواثيق أخرى متعددة الأطراف وملزمة قانونيا داخل إطار نظام عدم الانتشار، هو موضوع متزايد الأهمية. ونعتقد أن الوقت قد حان لمزيد من الجهد داخل مؤتمر نزع السلاح.

إن الأسئلة المتعلقة بالأسلحة والقوات التقليدية تتطلب اهتماما أكبر. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يمثل على النطاق العالمي جهدا لتعزيز الاستقرار والأمن من خلال مزيد من الانفتاح والشفافية. ومن الأمور المشجعة عدد ما ورد من ردود في أول عملية لجمع البيانات أجريت في العام الماضي. كذلك من الأهداف الهامة زيادة عدد الدول التي تزود السجل بالمعلومات المطلوبة. وفريق الخبراء الحكوميين الذي سيجتمع هذا العام في نيويورك سوف يعكف على دراسة المزيد من الامكانيات لاثراء السجل بالمعلومات. إن الخبرة المكتسبة في النطاق الاوروبي تشير الى أن هناك عددا كبيرا من الامكانيات لزيادة الوضوح والشفافية. ويرجى من مؤتمر نزع السلاح أن يسهم بدوره فيما يتعلق بالشفافية في مجال التسلح. إننا نأسف أذ نلاحظ أن التوسع في عضوية المؤتمر ما زال معلقا. وحل هذه المسألة أمر ذو أهمية وإن كان لمجرد

المشاركة الفعلية المتعددة الأطراف في المفاوضات المعنية بمعاهدة حظر التجارب. وتقع على مؤتمر نزع السلاح مسؤولية جماعية في انجاز أي تقدم في هذا الأمر. ولما كان توسيع العضوية يمثل أهمية كبرى لنا بحكم ترشيحنا فإننا نود أن تسير هذه العملية بأسلوب يتسم بالشفافية والصراحة. وإننا نؤيد الاقتراح المقدم من السفير مارين بوش من المكسيك في الجلسة العامة المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير. ولا يعني هذا الاقتراح الحل الأمثل إذ كنا نفضل أن تقبل عضويتنا في الحال، ولكننا نرى في ذلك وسيلة للسير قدما نحو التوسع. وإننا نأمل يا سيد الرئيس أن تتمكنوا من عرض هذا الاقتراح بسرعة للنظر فيه في الجلسة العامة، وأية نتائج ايجابية في هذا الشأن سوف تساعد على تيسير أعمال المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر وكيل وزارة الشؤون السياسية في فنلندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة.

اعطي الآن الكلمة لممثل الجزائر السفير مغلاوي.

السيد مغلاوي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس باسم وفد الجزائر أود أولا أن أضم صوتي الى صوت اولئك الذين هنأوكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إن خبرتكم وكفاءتكم اللتين أشار اليهما عديد من الزملاء تكفلان النجاح لأنشطتنا. إن الفعالية التي قد تمت بها مداولاتنا أخذت تؤتي ثمارها حيث أننا قد اتفقنا فعلا على جدول أعمالنا لعام ١٩٩٤. ونأمل أن نتمكن من تشكيل الأجهزة المعاونة الرئيسية للمؤتمر دون أي اهدار للوقت. وفي ذلك بشير طيب للدورة منذ بدايتها وفي هذا الصدد أقول إن الأنباء التي وصلتنا هذا الصباح تبدو مرضية.

وأنا أرجو لكم التوفيق وأؤكد لكم التعاون التام من جانب وفدي.

أود ايضا أن أشيد بسلفكم، السفير زهران، للجهود العظيمة التي بذلها خلال فترة طويلة ومرهقة، وللنتائج البالغة الأهمية التي وصل إليها.

لقد سـَّرنا ما بلغنا من أن صاحب السعادة السيد فلاديمير بتروفسكي الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة قد كلف بمتابعة انشطة جهازنا بوصفه الأمين العام، ونحن نرحب به، وسوف يكون في عون السيد بتروفسكي موظف له قدراته ومميزاته المعروفة هو السيد عبد القادر بن اسماعيل ونحن نهنئه على هذه الترقية التي يعترف الجميع بأنه جدير بها، وإننا مقتنعون من أن أميننا العام الجديد ومساعده ومعاونيهما سيواصلون تقديم اسهامهم الرصين والمثمر دائما في أعمال المؤتمر.

ولن أغفل توجيه شكري الخالص الى اولئك الذين رحبوا بي، وقد كنتم يا سيدي الرئيس أول من فعل ذلك.

منذ بضع سنوات والجزائر آخذة بالانضمام الى المواثيق المتعددة الأطراف ذات العلاقة بنزع السلاح. وهذه العملية صادرة عن مسيرة عالمية وتجد تشجيعا واسع النطاق في ما انجز من تقدم في مجالات نزع السلاح. وهكذا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، كنا من بين أوائل من وقعوا على اتفاقية حظر الأسلحة

الكيميائية. وإننا بسبيل التصديق عليها. وسوف نشعر بالارتياح التام يوم يصبح الالغاء الكلي لهذه الفئة من الأسلحة حقيقة واقعة.

وبعد كل فبمناسبة افتتاح المفاعل النووي في بيرين في ٢١ كانون الأول/ديسمبر الماضي اعلن وزيرنا للشؤون الخارجية بصورة رسمية نية الجزائر في الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي. والواقع أن البرنامج الجزائري النووي لم يتعارض في أي وقت من الأوقات مع أحكام هذه المعاهدة، وتعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان طابعه الدائم الشفافية الكاملة، وقد عقدنا على أساس طوعي اتفاقات الضمانات مع الوكالة، وهي تغطي المنشأتين النوويتين في الجزائر.

إن الجزائر قد أولت دائما اهتماما بالغا لمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح. ومن ثم فإن شعورنا بالارتياح كبير بعد الاتفاق الذي تحقق فيما بين الدورتين بخصوص ولاية اللجنة المخصصة للتفاوض على معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية. ونحن نعرب عن أمنيتنا في أن تنفذ هذه الولاية بنفس روح التعاون والتفاهم والسرعة التي سادت المناقشات تحت الادارة الفعالة للسفير تاناكا.

ونحن نأمل أيضا ألا يكون الاهتمام بعقد اتفاقية للحظر مجرد مصادفة. وكما سبق أن أشرنا الى ذلك أمام اللجنة المخصصة في اجتماعاتها فيما بين الدورتين، فإن القرار ٧٠/٤٨ الذي وصف المفاوضة حول مثل هذه المعاهدة بأنها مهمة ذات أولوية، قد شارك في تقديمه ما يقرب من ١٦٠ دولة عضو في الأمم المتحدة، وقد اعتمد بتوافق الآراء. ولذلك يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يستجيب لهذا النداء الحقيقي من جانب المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد فإن الدول النووية بإيقافها التجارب النووية خلال فترة المفاوضات، سوف تسهم اسهاما كبيرا في نجاح أعمالنا.

إن حظر التجارب النووية ليس هدفاً في حد ذاته. إنما هو خطوة نحو تحقيق عالم منزوع الأسلحة النووية. وهناك اجراءات أخرى لا بد أن تتخذ. ومؤتمر نزع السلاح يعد العدة للقيام للمرة الأولى، وفي إطار البند ٢ من جدول الأعمال، ببحث المسائل المتعلقة بانتاج المواد الانشطارية. ونحن نحيي هذا التطور الايجابي الذي يرجع الى ما قامت به إحدى الدول النووية من إجراء. ونحن أيضا من جانبنا نتمنى عقد اتفاقية غير تمييزية متعددة الأطراف وخاضعة للتحقق الدولي الفعال تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية. ونشجع المقرر الخاص على تكثيف المشاورات حول هذه النقطة والسعي الى عرضها للنظر داخل مؤتمر نزع السلاح، في نطاق لجنة مخصصة لها ولاية التفاوض. وقد يطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقدم خبرتها من أجل إنشاء آليات التحقق.

ولكن بالرغم من رسوخ بشائر التفاؤل فإن أسباب القلق لا ينبغي أن تغيب عنا، وسنذكر اثنين منها:

السبب الأول يتعلق فيما اتفق على تسميته بضمانات الأمن السلبية. ففي البيان الأخير الذي أدلى به سلفي السفير سميشي أمام مؤتمر نزع السلاح أعرب فيه عن قلق الحكومة الجزائرية إزاء عدم احراز تقدم في أعمال اللجنة المخصصة التي تتناول هذه المسألة الهامة. وبالفعل فإنه من دواعي الإحباط على الأقل، وبعد أربع عشرة سنة من إنشاء هذه اللجنة ذات الولاية التفاوضية التي أذكركم بها، أن تستمر هذه

اللجنة، وفي نهاية كل دورة، في تسجيل رفض بعض الدول النووية مراعاة الحق الشرعي للدول التي رفضت طواعية الخيار النووي، في عدم التعرض لأي تهديد. واليوم وقد تغيرت الظروف الدولية، أصبح في يدنا الاعتراف بالحق في مثل هذه الضمانات في إطار اتفاقية متعددة الأطراف واضحة لا لبس فيها. ولا ينبغي أن ننسى أن هذا الاعتراف يحدد على نحو واسع مستقبل نظام عدم الانتشار النووي بجملته. كذلك ينبغي ألا ننسى أن احتياجات الأمن المشروعة لكل دولة لا يمكن التفريط فيها.

أما السبب الثاني الداعي للقلق والذي سنذكره، ولن يكون السبب الأخير، فيتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء. فإن اللجنة المخصصة سوف تواصل أعمالها للسنة العاشرة منذ إنشائها، والمناقشات التي تجري فيها لم تتوصل حتى الآن إلى أية نتيجة. وقد تحسنت الحالة الدولية كثيرا، ويبدو لنا أن الوقت قد حان لنزود هذه اللجنة بصلاحيات حقيقية للتفاوض. فيمكننا التفكير، على سبيل المثال، في فصل الجهود الرامية إلى تعميق وسائل التفاهم بشأن تدابير الثقة، عن المسألة التي كانت هي الأصل في إنشاء اللجنة، أقصد وضع معاهدة متعددة الأطراف للحيلولة دون عسكرة الفضاء. وهذان المدخلان لن يكونا متنافسين أو متنافرين، بل قد يكونان متكاملين. وفي رأينا أن بحثهما يمكن أن يتم داخل الأفرقة العاملة المختلفة والمهم أن يكون هناك توافق في الرأي بحيث لا يميز أحدهما عن الآخر.

إن وفدي يأسف أشد الأسف إذ يلاحظ أن مؤتمر نزع السلاح لم يتوصل في العام الماضي إلى التغلب على العقبة الحائلة دون التوسع في عضويته. فالوفود التي أبدت إرادتها بأن تصبح أعضاء كاملة العضوية في المؤتمر، قد وجدت في شخصية السفير أوسوليفان المعبّر الأمين عن اهتماماتها، والنتائج التي توصل إليها سيادته نحن دائما راضون عنها. ونحن نخشى من إدراج موضوعات لا تدخل في إطار اهتمامات مؤتمرنا عند تناوله موضوع التوسع، تحسبا من عرقلة هذه العملية وتعطيلها إلى آجال غير محددة، مما يفقد مؤتمر نزع السلاح بعضاً من مصداقيته.

إن وفود الدول الثلاث والعشرين المختارة قد قدمت اقتراحاً توافقياً وهذا أمر يعلي من شأنها، ويدل مرة أخرى على قوة إرادة هذه الدول في أن تشارك في جهود المؤتمر، ونحن ندرك ذلك تماما ولا يزال الأمل يحدونا في الوصول إلى حل خلال الأسابيع القادمة.

سيدي الرئيس، لقد ذكرتم في بيانكم الافتتاحي مدى ما حدث أخيرا من تطور في العلاقات الدولية أدى إلى انقسام ثنائي ضاغط. ونحن نشاركك الرأي تماما في كل تعليقاتك. وفي نفس الوقت الذي نلاحظ فيه أن هناك اتفاقيات دولية لنزع السلاح قد تم ابرامها، وأن هناك بؤر توتر قد أُخمدت، نرى نزاعات جديدة تنشب أو تعاود الظهور بعد فترات من الكمون. وهذا التباين يترجم عن كم من المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي. وعلى صعيد مؤتمر نزع السلاح والمهمة التي حـُددت له، يعني هذا التباين أنه لكي يكون الإسهام فعالاً ومثمراً في الجهود التي تبذل من أجل إحراز تقدم في نزع السلاح وتعزيز السلام لا بد أن يكون للتعاون والتفاهم بين الوفود الحاضرة هنا دور أولي.

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أؤكد مرة ثانية تمسك الجزائر بالجهود المبذولة في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح. ومع ذلك فهذه فرصة لنعيد تأكيد قناعتنا بأن من حق جميع الدول أن تفتح أمامها أبواب العلوم والتكنولوجيات لأغراض التنمية. إننا نعي مدى تعقد هذه المسألة. ولكننا نقدر مشروعية هذا الحق. فلا تنمية بلا سلام، وبالعكس فإن السلام بلا تنمية هو ضرب من الأوهام.

إنني أؤكد لكم يا سيدي الرئيس أن وفدي سوف يبذل قصارى جهده للإسهام في نجاح مهمتكم التي نتحمل جميعا مسؤوليتها، وسوف يقدم لكم كل ما استطاع من عون.

الرئيس: أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى العبارات الودية التي وجهها إلى الرئاسة والتي كان لها أطيب الأثر في نفسي. أعطي الآن الكلمة للسفير بردينيكوف ممثل الاتحاد الروسي.

السيد بردينيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة باللغة الروسية): أود أولا أن أحيي فيكم يا سيدي الرئيس ممثلا لبلد صديق هو فرنسا وأن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إنكم تتولون مهامكم في لحظة عصيبة، يقتضي الأمر فيها فعلا تسوية مسألة الدور المستقبلي الذي يضطلع به، في سياسة اليوم العالمية، المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض في مجال نزع السلاح، والتي يتعين للمؤتمر أن يواجه فيها مشاكل جديدة معقدة، وعلى وجه الخصوص وضع معاهدة دولية للحظر الكامل للتجارب النووية. ونحن مقتنعون أنكم قادرون على إيجاد حل فعال للمسائل الإجرائية التي تواجه بداية هذه الدورة. إننا نعتمد في ذلك على كفاءتكم الدبلوماسية، وقدراتكم التي خبرناها كثيرا لإيجاد مخرج لأكثر المشاكل تعقيدا. وبطبيعة الحال يمكنكم وأنتم تقومون بمهامكم الرئاسية الاعتماد على تعاوننا التام وعلى تأييد وفد الاتحاد الروسي.

أود أيضا أن أشكر سلفكم السيد زهران سفير مصر على ما أنجزه من أعمال. إننا نقدر كل التقدير الجهود التي بذلها خلال المرحلة النهائية من أعمال المؤتمر عام ١٩٩٣، كذلك في الفترة بين الدورتين، بما في ذلك أثناء دورة الجمعية العامة.

ويسرني أن أحيي مواطني السفير بتروفسكي الذي يشغل منصب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ومنصب الممثل الشخصي لأمين عام الأمم المتحدة. وأنا مقتنع بأن الخبرة الواسعة والمركز المناسب لدبلوماسي وعالِم في مكانة السيد بتروفسكي الذي كان لي حظ العمل معه سنوات كثيرة، سوف يدفعان المؤتمر إلى أخذ مكان ممتاز في منظومة العلاقات الدولية، خلال هذه الحقبة الجديدة التي أعقبت المواجهة.

أود أيضا أن أهنئ صديقي القديم السيد بن اسماعيل على تعيينه في منصب يستحقه بكل جدارة ليكون أميناً عاماً مساعداً للمؤتمر فنحن نقدر كل التقدير إمكاناته المهنية ومعلوماته المتعمقة وبعده عن التحيز، وكلها صفات تتناسب تماما مع الوظائف الهامة التي سيضطلع بها.

وأرحب بالممثلين الجدد للجزائر وإثيوبيا وإيطاليا وفنزويلا الذين انضموا إلينا أخيرا وأعرب لهم عن أطيب تمنياتي.

سيدي الرئيس، يهمنا الآن أن ندفع بفعالية وقوة دورة مؤتمر نزع السلاح لتأخذ طريقها في هذا العام الجديد ١٩٩٤. وفي هذا الصدد أقول إن الرسالة التي وجهها السيد بطرس بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة إلى المؤتمر تناسب وقتها تماما: لقد لفت النظر بوجه خاص وعن حق، إلى أن الحاجة إلى نزع السلاح، بدلا من أن تخف، قد ازدادت على العكس، مع نهاية الاستقطاب الثنائي للعالم.

إننا نتفق مع هذه الملحوظة الهامة. ودليل ذلك الأهمية المعطاة للمسائل العسكرية والسياسية خلال لقاء القمة الأخير الروسي الأمريكي في موسكو.

إن إعلان موسكو والاعلان المشترك لرئيسي روسيا والولايات المتحدة عن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها، والإعلان المشترك الخاص بالمسائل المرتبطة بأعمال المراقبة وبالسياسة المطبقة على الصادرات في مجال نقل الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، وكذلك مختلف الوثائق الأخرى التي تم الاتفاق عليها بمناسبة هذه القمة، كل ذلك يحدد وسائل المشاركة العملية بين الدولتين.

وفي لقاء كانون الثاني/يناير تعهدت روسيا والولايات المتحدة على وضع تدابير تهدف إلى إضفاء طابع لا رجعة فيه للتخفيضات الكبيرة الجاري العمل بها أو التي ينتظر تنفيذها في الترسانات النووية ودعم الثقة في المجال النووي. وقد تم الاتفاق بوجه خاص على أن يصدر الرئيسان الأوامر بتغيير أهداف القذائف النووية الاستراتيجية الموضوعة تحت قيادتهما بحيث لا تكون هذه القذائف بحلول ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة نحو هذا الهدف أو ذاك.

وفي الوثائق التي وافقت عليها كل من روسيا والولايات المتحدة أعرب الطرفان عن فرحتهما لإزالة مخلفات الحرب الباردة، مثل لجنة التنسيق المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات الاستراتيجية، التي ستنهي عملها في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ كحد أقصى. وأعلنت روسيا والولايات المتحدة عن استعدادهما للتعاون في إقامة نظام جديد متعدد الأطراف لمراقبة الصادرات لا يكون موجها ضد هذه الدولة أو تلك، أو ضد مجموعة من الدول، مع تنظيم عمليات نقل التكنولوجيات والمنتجات الخطيرة، وذلك للحيلولة دون استخدامها في أهداف تتعارض مع الاستقرار الإقليمي وأنظمة عدم الانتشار.

ومن بين النتائج الرئيسية لقمة موسكو يجدر ذكر الترتيبات الثلاثية الأطراف بين روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة والخاصة بتعهد أوكرانيا بأن تنقل وفي أقرب الفرص إلى روسيا جميع الذخائر النووية الموجودة على أرضها، بقصد تفكيكها في وقت لاحق. وأُتفق على أن تمنح في الوقت المناسب كل من أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروس تعويضاً عادلاً يتفق مع قيمة الأورانيوم الشديد الثراء الموجود في الرؤوس النووية الموجودة على أرضها، بمجرد أن تنقل هذه إلى روسيا. ومن المظاهر الهامة في الاعلان الثلاثي هو تأكيد الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، استعدادها لتزويد أوكرانيا بضمانات الأمن بمجرد تنفيذ معاهدة ستارت الأولى وانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، ونحن نأمل أن يتم كل ذلك في أقرب الفرص.

إن تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أقصى حد، وإضفاء طابع العالمية على هذا النظام، يعتبران من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لروسيا. وبهذه المناسبة يكون من دواعي سرورنا ما ظهر من نية الأرجنتين والجزائر في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار.

إن روسيا تؤيد بشدة مبدأ التمديد بلا حدود وبلا شروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر ١٩٩٥. ونحن مقتنعون من أن هذه المعاهدة وسيلة فعالة للحفاظ على الأمن الدولي واستقراره، وهذا يتجاوب مع مصالح المجتمع الدولي كله. كما نرحب بنتائج الدورة الثانية للجنة التحضيرية لهذا المؤتمر التي عقدت أخيرا في نيويورك. إن القرارات التي اتخذت في هذه المناسبة والمتعلقة بصورة خاصة بانتخاب

ممثل سري لانكا السفير ج. دانابالا لشغل منصب الرئيس لمؤتمر ١٩٩٥. وموضوع الوثائق التي ينبغي إعدادها لهذه الدورة، ومشاركة الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار، ومشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة التحضيرية والمؤتمر نفسه، كل ذلك يمثل معالم لا غنى عنها على طريق الإعداد لهذا الاجتماع.

إن المهمة الرئيسية لمؤتمر ١٩٩٥ هي في تصورنا الموافقة على قرار خاص بالتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار. وهذه مهمة ذات طابع خاص: وليس ثمة مجال لربطها بغيرها. ومن وجهة نظرنا تعتبر أهمية التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، مبرراً لضرورة اتخاذ قرار بهذا المعنى في إطار المؤتمر، مع مشاركة من كبار المسؤولين في الدول، على سبيل المثال، على مستوى وزراء الشؤون الخارجية. وبعد اتخاذ قرار في هذا الشأن يستطيع المؤتمر أن يعكف على دراسة مسائل أخرى ولا سيما معرفة كيف تطبق مختلف المواد الواردة في المعاهدة.

وفي قمة موسكو أوصى رئيسا روسيا والولايات المتحدة كما تعلمون بسرعة الانتهاء من المفاوضات الخاصة بالحظر الكامل للتجارب النووية وأبديا نيتهما الحاسمة على تأييد عملية التفاوض هذه على الصعيد السياسي. وقد وجها الدعوة إلى الدول الأخرى للامتناع عن القيام بأية تجارب نووية أثناء فترة المباحثات. وبهذه المناسبة أود أن أشير إلى أن روسيا مستعدة مبدئيا للقبول منذ الآن بمعاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية تكون خاضعة للتحقق. وقد عزمنا على المشاركة في المفاوضات انطلاقا من مبدأ أن هذه المفاوضات سوف تأخذ في جوهرها مساراً سليماً، من الآن حتى ربيع ١٩٩٥ إذا أمكن.

ومما لا شك فيه أن هذه المفاوضات سوف تشكل المحور الأساسي لأنشطة مؤتمر نزع السلاح في ١٩٩٤. لذلك لا بد أن توفَّر لها أفضل الظروف التنظيمية الممكنة.

ونحن نعرب عن امتناننا لرئيس اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية في دورة المؤتمر الأخيرة، السفير يوهيتومو تاناكا، الذي بفضل إدارته لم تنجز فقط أعمال تحضيرية هامة ولا سيما فيما يتعلق بمسألة التحقق في إطار المعاهدة المقبلة، ولكن أيضا فيما يتعلق بالاتفاق على ولاية التفاوض المعطاة للجنة المخصصة.

وأود أن أحيطكم علما ببعض الملاحظات من جانب الوفد الروسي فيما يتعلق بأهم أحكام المعاهدة القادمة للحظر الكامل للتجارب النووية:

- مسألة مجال تطبيق هذه المعاهدة، ينبغي في نظرنا أن يبت فيها على أساس الاتفاقات الدولية القائمة، ولا سيما معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ التي تحظر التجارب النووية في ثلاث بيئات، مع القيام دونما شك بإضافة حظر التجارب في جوف الأرض.

ونحن نرى أنه ليس من المرغوب فيه أن يدرج في مجال تطبيق الاتفاقية موضوع الأنشطة التي أسميناها أنشطة تحضيرية للتجارب النووية. ومن بحث هذا الموضوع يتضح أولا أنه من الصعب نسبيا تحديد الأنشطة التحضيرية من هذا النوع ذي الهدف الواحد بطبيعته، وثانيا أن الحظر المفروض على هذه الأنشطة سوف يزيد بكل المقاييس تعقيد وتكاليف آلية التحقق في المعاهدة.

- يجب أن يكون للمعاهدة طابع غير تمييزي وذلك يعني في رأينا التساوي في الحقوق والواجبات بالنسبة لجميع المشتركين دون أي استثناء. وبطبيعة الحال لا بد أن ينطبق أيضا مبدأ عدم التمييز على آلية التحقق المزمع انشاؤها في المعاهدة.

إن الوفد الروسي يرى أن المعاهدة يجب أن تنص على آلية فعالة للتحقق على المستوى الدولي تعتمد كل الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الموجودة في مجال الرصد والملاحظة. وخلال المفاوضات حول هذا الموضوع سوف يولي الوفد الروسي اهتماما كبيرا للجانب المالي في المسألة، دون المساس بطبيعة الحال بفعالية أية عملية من عمليات التحقق.

- يجب أن تتضمن المعاهدة أحكاما خاصة بالانذار بإجراء تفجيرات كيميائية شديدة القوة، والنص على إمكانية ممارسة رقابة دولية على تحضير وتنفيذ مثل هذه التفجيرات.

- في بحثنا لموضوع التنظيم الدولي المزمع النص عليه في المعاهدة ستكون المعايير الرئيسية التي نستند إليها هي كفاءة هذا التنظيم والمستوى الذي نراه مقبولا في تكاليف انشائه والحفاظ على نشاطه وأدائه.

- يجب النص على أن أحكام معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية تظل سارية إلى أجل غير محدود.

- لكي تكون هذه المعاهدة فعالة حقا، بمعنى انه يمكن تطبيقها ليس فقط على جميع الدول النووية ولكن أيضا على الدول التي بامكانها انتاج أسلحة نووية. لا بد في رأينا أن تدخل الى حيز التنفيذ بعد أن يتم ايداع عدد محدد من صكوك التصديق (٦٥ على سبيل المثال) بما في ذلك صكوك جميع الدول التي يكون لديها لحظة توقيع الاتفاقية محطات ومفاعلات تجريبية نووية.

- يجب أن تنص الاتفاقية على عقوبات بالغة الصرامة ضد أية دولة طرف تخالف أحكام المعاهدة الرئيسية، على أن تبلغ هذه العقوبات في بعض الأحيان وبقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حد تطبيق اجراءات قسرية اقتصادية، وأخرى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

ان الوفد الروسي يرى أن معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية لا ينبغي أن ترتبط بأي مسألة أخرى تتعلق بالرقابة على الأسلحة أو بتعزيز الأمن الدولي. كذلك يبدو أنه من غير المناسب ربط هذه المشكلة أو تلك من مشاكل هذين الموضوعين، بالمعاهدة المزمع عقدها. ويتضح من التجربة أن عوامل الربط بين المعاهدة وغيرها من الأمور من اي نوع قد تكون عموماً موجهة ضد الهدف المنشود. ومن ناحية أخرى لا بد من الاعتراف بطبيعة الحال بأن هناك فعلا روابط متبادلة بين الجهود الهادفة الى عقد معاهدة للحظر الكامل للتجارب ودعم نظام عدم الانتشار بجميع صوره، كما تشهد بذلك ولاية اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية والتي اعتمدها مؤتمر نزع السلاح. كذلك يؤيد الوفد الروسي الشروع في أقرب فرصة وفي اطار المؤتمر، المفاوضات حول وضع اتفاق متعدد الأطراف يتعلق بفرض الحظر القابل للتحقق على انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح. وأعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ مثل هذا الاجراء الذي من شأنه أن يسهم بصورة خاصة في منع انتشار الأسلحة النووية وأن يشكل مرحلة في عملية نزع السلاح

النووي. وفي رأينا أن الدول الأطراف في مثل هذا الاتفاق يجب أن تضم الى جانب الدول المالكة للأسلحة النووية تلك التي في امكانها فعلا صناعة أجهزة تفجيرية نووية وتمتلك منشآت لهذا الغرض، لا سيما لاثراء اليورانيوم واعادة معالجة الوقود الاشعاعي.

ان الاتفاقية القادمة يجب أن تقف حائلا وبشكل فعال ازاء أي انتاج لاحق لليورانيوم الشديد الثراء والبلوتنيوم لأغراض التسلح وأن تنص على رقابة ذلك من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا ينبغي أن تنطبق هذه الاتفاقية على المواد المختزنة فعلا. ولكن قد يكون من المفيد في رأينا النظر في ضرورة فرض الحظر ايضا على نقل مواد انشطارية ذات استخدام عسكري من المخزون القائم، الى دول أخرى.

ونحن نرى أن مؤتمر نزع السلاح في امكانه ايضا أن يستفيد في هذا المجال من الكفاءات التقنية الواسعة المتوفرة في الوكالة الدولة للطاقة الذرية. وحبذا لو تمت اجتماعات للخبراء في فيينا أو جنيف مع الاستعانة بالادارات المتخصصة في الوكالة، ففي ذلك فائدة كبرى لوضع وثيقة سياسية وقانونية في اطار المؤتمر.

ان الوفد الروسي يؤيد ما عزمتم عليه ياسيدي الرئيس من تعيين منسق خاص لهذه المسألة يقوم بالتحضير الفعال للمفاوضات.

واني لأذكركم ياسيدي الرئيس في هذه المناسبة بأن رئيسي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية قد اتفقا عند ملتقاهما في موسكو في كانون الثاني/يناير الماضي، على انشاء فريق عامل مشترك يكلف بصفة خاصة بدراسة امكانيات اخضاع جزء من المواد الانشطارية في البلدين لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسوف يولى اهتمام خاص في هذا الصدد للمواد المسترجعة نتيجة نزع السلاح النووي، وللتدابير الهادفة الى منع اعادة استخدامها لأغراض التسلح. إن روسيا من جانبها مستعدة أيضا لقبول اتفاق يقضي بتعهد جميع الدول النووية بأن تخضع للرقابة الدولية، تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، العناصر الصالحة للاستخدام في أغراض عسكرية، من بين العناصر الآتية من ازالة الأسلحة النووية المستهدفة في تدابير التخفيض. ولأغراض الشفافية والصراحة نحن مستعدون لتبادل البيانات والمعلومات الخاصة بكميات العناصر من هذا النوع والمنشآت التي تختزن فيها.

ان الوفد الروسي كما هو معلوم يؤيد البدء بمفاوضات موضوعية تهدف الى وضع اتفاق متعدد الأطراف (ولتكن اتفاقية) بشأن تقديم ضمانات أمن فعالة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وبموجب هذا الاتفاق تستطيع الدول، نووية أو غير نووية، أن تأخذ على نفسها تعهدات متبادلة في هذا الشأن. بيد أنه اذا لم تكن بعض الدول مستعدة لقبول هذا الحل فإنه يمكن اجراء دراسة محددة حول امكانية وضع صيغة مشتركة لضمانات أمن سلبية للدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية. ويمكن عرض مثل هذه الصيغة على مجلس الأمن في الأمم المتحدة لاعطائها طابعا دوليا وقانونيا ملزما.

ونحن نقترح أنه، في نفس الوقت الذي تبدأ فيه اللجنة المخصصة لمسألة ضمانات الأمن السلبية أعمالها، ينبغي أن تجرى مشاورات بين الدول النووية الخمس، بغرض وضع صيغة مشتركة من هذا النوع. ونحن مقتنعون بأن كافة الظروف متوفرة لضمان نجاح مثل هذا المشروع.

وفي هذا الصدد أود أن أذكركم بأنه خلال قمة موسكو تم الاتفاق على أن تقوم الولايات المتحدة وروسيا معا بتصميم الوسائل الخاصة بتعزيز ضمانات الأمن للدول التي تخلت عن حيازة الأسلحة النووية والتي تفي تماما بالتزاماتها في هذا الشأن.

ويوصي الوفد الروسي بأن تحل بدون أي تأخير مسألة قبول اعضاء جدد لمؤتمر نزع السلاح. ونحن نوافق على الاقتراح المقدم في هذا الصدد من المنسق الخاص، السفير أوسليفان، والذي يقضي بأن يدرج في قائمة المشتركين في المؤتمر ٢٣ دولة اضافية تقدمت بطلب قبولها كأعضاء كاملي العضوية. ويؤسفنا أن نقول إن هذه المسألة حتى الآن لم تحظ بالاتفاق العام خاصة أثناء المشاورات الهامة التي جرت تحت ادارة رئيس المؤتمر. وحسما للموقف أقول إننا مستعدون للانضمام الى ما يحتمل التوصل اليه من اتفاق في الرأي حول المشروع المقدم الى المؤتمر في ٢٥ كانون الثاني/يناير الماضي من ممثل المكسيك والذي أيده ممثل نيوزيلندا باسم ثلاثة وعشرين بلدا وردت أسماؤها في القائمة التي وضعها المنسق الخاص.

ومما لا شك فيه أن هذا الاقتراح ليس هو الاقتراح الأمثل لا سيما أنه ارجئ الى تاريخ غير محدد موعد قبول الأعضاء الجدد ليأخذوا أماكنهم بيننا. فضلا عن ذلك فإنه من غير المعروف ماهي الشروط الواجب توافرها من أجل ذلك.

وفيما يتعلق بالاقتراح الأخير المقدم من ممثل المكسيك ينبغي، فيما يبدو، اعادة النظر في موضوع تعيين منسق خاص جديد يعنى بموضوع التوسع في عضوية المؤتمر.

السيد الرئيس إن مؤتمر نزع السلاح وهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح، يواجه مسؤوليات ذات اهتمام عالمي. والوفد الروسي لن يدخر أي جهد في سبيل تمكين المؤتمر من أداء دوره في هذا الشأن.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الي والتي كان لها عميق الأثر في نفسي.

أعطي الآن الكلمة لممثل بلجيكا السفير غيوم.

البارون غيوم (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس اسمحوا لي أولا أن أضم صوتي إلى صوت زملائي لأعرب لكم عن ثقة وفدي التامة بكل ما ستضطلعون به من مهام جسيمة. لقد قلتم إن القدر هو الذي وضعكم في هذا المكان وفي هذه الساعة، ونحن من جانبنا نقول إن من حظنا أن يفعل القدر ما فعل.

أود أيضا أن ارحب بزملائنا الجدد الذين انضموا الينا: السيد بالميرا لامبريا من البرازيل والسيد سانشيس أرنو من الأرجنتين والسيد عمر من أثيوبيا والسيد مغلاوي من الجزائر والسيد تارمورزي من فنزويلا والسيد فاتاني من ايطاليا. ومن هذه اللحظة استطيع أن أؤكد لهم كل التعاون من جانب وفدي.

ولكني أود أيضا أن أضم صوتي الى صوت زملائي لأحيي أميننا العام الجديد السيد بتروفسكي الممثل الشخصي لأمين عام الأمم المتحدة والموجود بيننا الآن كما أحيي الأمين العام المساعد الجديد السيد بن اسماعيل وسيكون لمعاونتهما لنا وزن كبير.

إن الزملاء الجدد الذين ذكرتهم الآن ينضمون الينا داخل هذا المحفل في لحظة حاسمة لمؤتمر نزع السلاح.

فمنذ عام بالتمام برهن المؤتمر، وهو يجهّز لمعاهدة الأسلحة الكيميائية، على أن بعض البلدان، تحت دفع ارادة كافية، أمكنها وضع نظام للتعهدات الدولية، صدقت عليه في وقت لاحق اربعة أخماس دول العالم.

لأي شيء ندين بهذا النجاح؟ انني أفكر اساسا في الأساليب التي اتبعناها في عملنا. فقاعدة توافق الرأي كانت الأساس في هذه الأساليب إذ لم يكن بوسعنا تحديد قواعد تفرض على بلد إذا لم يكن هذا البلد قد قبلها مسبقا. كان بوسعنا أن نقنع، ولكن لم يكن بوسعنا أن نفرض، ومن ثم كانت أهمية الثقة المتبادلة في كافة أعمالنا. قد تكون أفكارنا ومفاهيمنا مختلفة بل قد تكون فلسفاتنا في أغلب الأحيان متضاربة، ولكن اذا اشتركنا في الهدف واذا توفرت لنا ارادة الوصول اليه فسوف ننجح اذا حافظنا فيما بيننا على جو من الثقة التامة.

ان جو الثقة هذا قد ساعد على وضع معاهدة عن الأسلحة الكيميائية تعتبر حتى الآن أكبر مصدر للفخر لمؤتمر نزع السلاح، وما زال جو الثقة هذا يسود ايضا أعمال مختلف لجان المؤتمر المختصة.

ونحن نلحظ ذلك حتى في عناوين بعض هذه اللجان مثل لجنة ضمانات الأمن السلبية، ولكننا نلمسه بشكل خاص في جميع جوانب الفلسفة التي تحدد أعمالنا: كيف نتحدث عن الشفافية في مجال التسليح، كيف نقبل مبدأ القيد في سجلات الأسلحة، اذا لم تتوفر لدينا من الأساس هذه الثقة التي ذكرتها هنا؟

لقد خلقنا داخل محفلنا جوا من الثقة الجماعية انبثقت عنه أيضاً مسؤولية جماعية. هذا هو الاعتبار الذي كان حافزا على اختيار مؤتمر نزع السلاح كمحفل للتفاوض بشأن لجنة مختصة بمعاهدة حول الحظر الكامل للتجارب النووية. وهذا خير سند لكي نقرر غدا ضم المفاوضات بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية إلى أعمالنا.

وأهم عمل ينتظرنا هذا العام هو التفاوض بشأن معاهدة لحظر التجارب النووية. ولا بد من الاقدام بسرعة على العمل. وأنا أنتهز هذه الفرصة لأشكر وأهنئ السفير كاداكا للعمل الممتاز الذي أنجزه وسار به في الطريق السليم فهو يرأس حتى الآن اللجنة المخصصة.

يجب أن نبدأ من الآن وفي الحال ودون أي انتظار، حتى اذا كنا نأسف على عدم نجاح كل المحاولات التي بذلت حتى الآن لتوسيع قاعدة عضوية مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا المجال ترى بلجيكا أنه يجب اعطاء المؤتمر الصلاحية لكي يقبل بين أعضائه اي بلد يتطلع الى نفس الأهداف التي نصبو اليها نحن، ويكون مستعدا للبحث عن الوسائل التي تساعد على التوصل اليها انطلاقا من الثقة التي سبق أن ذكرتها.

هناك مقولة انكليزية بمعنى انه "اذا توفرت الارادة توفرت الوسيلة". وبالنسبة للحالة التي نحن بصددها فقد أعلنا جميعا بوضوح في العاشر من آب/أغسطس الماضي ارادتنا في التوصل الى اتفاق حول وقف التجارب النووية: وعلينا الآن أن نفكر في الوسائل التي تساعدنا على بلوغها.

إن بلجيكا بلد لم يطمح أبدا في أن يصبح دولة نووية، ولكنه يعترف بالدور الايجابي الذي لعبته الأسلحة النووية في الحفاظ على السلام منذ ما يقرب من نصف قرن. ان السلاح النووي شيء مخيف وهذا دوره في عملية الردع ولكنه ايضا بالغ الخطورة، ولهذا نحن حريصون على عدم انتشاره. وللوصول الى ذلك لا بد أولا من اعطاء ضمانات وطمأنة أولئك الذين لا يمتلكون هذا السلاح.

ولن ننجح في الوصول الى اتفاق حول حظر التجارب النووية الا اذا كان هذا الحظر مصحوبا بتدابير للتحقق من شأنها تبديد مخاوف جميع الأطراف. وهذا أهم ما في المفاوضات كلها ويمكنكم أن تطمئنوا الى أن بلجيكا ستبذل كل ما في وسعها لتحقيق النتيجة المرجوة.

من أجل ذلك لا بد من التفكير في نظام دولي فعال قادر ليس فقط على فضح التجارب النووية التي تجرى خفية، ولكن ايضا على اعطاء النذير في حالة أية تجربة نووية وشيكة. ولسنا نحن هنا فقط لاثبات حالة انتهاك التزامات دولية، ولكننا مجتمعون من أجل هدف محدد هو عدم الانتشار. إن نظام التحقق الذي سنضعه يجب أيضا أن يأخذ في حسبانه كل ما يسبق أي تفجير نووي، أو ما في مقدوره انذارنا بوشك وقوعه.

ونلاحظ في هذا الصدد أن التفاوض حول حظر انتاج مواد انشطارية لأغراض التسلح سيضعنا أمام ضرورة التفكير في نظام للتحقق: وقد يكون هذا النظام مكملا للنظام الذي نفكر في وضعه للجنة المختصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

فلنعقد العزم إذن على وضع نظام متعدد الأطراف يكون فعالا وشاملا لكل هذه الجوانب ولكن ولنحتفظ له بالمرونة ونوفر له التمويل الكافي. ويمكننا أن نستفيد في هذا المجال من تجارب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا نعرف الهدف ولدينا اطار العمل وقاعدتنا الخبرة السابقة وجونا جو ثقة نادر المثال، لذا لا شك في أنه بفضل تحفيزكم سنجد القوة الدافعة اللازمة للعمل السريع والانطلاق بمهامنا.

الرئيس: أشكر ممثل بلجيكا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي وكان لها أطيب الأثر في نفس.

أعطي الآن الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السيد هان.

السيد هان (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ان وفدي يود أولا أن يهنئكم تهنئة حارة بتوليكم رئاسة المؤتمر.

في العام الماضي وجه رئيس المؤتمر نداء الى المؤتمر بألا يواصل مناقشة موضوعات ذات طبيعة خاصة، وبالذات المشاكل النووية في شبه جزيرة كوريا، نظرا لخصائص هذا المؤتمر، ورغبة في احراز تقدم ايجابي لأعماله. وهو نفس التنبيه الذي وجهته أمانة المؤتمر في العام الماضي وحتى في هذا العام. وقد أعرب وفدي عن قبوله التام لهذه الآراء وهذه النصائح والتزم بها. ولذلك لم يكن في نيتنا أن، نتطرق إلى هذه المسائل داخل هذا المحفل في بداية المؤتمر. وفي يوم الافتتاح اثير هذا الموضوع مرة أخرى من قبل بعض الوفود - الولايات المتحدة وفرنسا - لذلك لم يجد وفدي بدا من أن يشرح مرة أخرى موقفنا للمؤتمر.

تعرفون أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة قد أصدرتا بيانا مشتركا بعد التوصل الى اتفاق حول المبادئ التي تحكم حل المشكلة النووية، وتباحثتا بشأنها على هذا الأساس. وفي البيان المشترك أكد الطرفان المبادئ الأساسية لحل المشكلة النووية: وقف التهديدات النووية؛ احترام سيادة كل من البلدين؛ التطبيق المنصف للضمانات الكاملة؛ تأييد الولايات المتحدة لتوحيد كوريا على أساس سلمي، وقد حدد البيان بوضوح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هما الطرفان اللذان يتحملان مسؤولية وسلطة حل هذه المشكلة. ووفقا لذلك اتخذنا التدابير العملية لحل المشكلة النووية وعملنا باخلاص وصدق طوال سير المحادثات حتى اليوم، وعند نشر البيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أوقفنا من طرفنا العمل بما أعلناه بخصوص انسحابنا من معاهدة عدم الانتشار واستأنفنا المفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحوار بين الشمال والجنوب. ومع هذه الظروف المشجعة جمّدنا تماماً تحركات المواد النووية داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزاما منا بما تعهدنا به من شفافية أنشطتنا النووية والتصريح بالتفتيش تأميناً لاستمرارية الضمانات. وقد اتخذنا بشكل خاص قراراً هاماً وجريئاً واستند لنا بالمفاعلات الحالية المتوسطة الجرافيتية مفاعلات بالماء الخفيف مضحين بذلك باستقلال صناعتنا النووية حتى نبعد تماماً الشبهات عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومع هذا لم تجد هذه الجهود أي رد فعل محدد من الأطراف الأخرى وتتطور الحالة الآن في اتجاه عكسي. وذلك بسبب الموقف غير الأمين من جانب الولايات المتحدة مع أنها طرف في المفاوضات الثنائية. وأود أن أحيط المؤتمر علما بأهم ما تضمنه البيان الذي أدلى به المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية أمس ٣١ من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وجاء في البيان ما يلي:

"إن عملية الحل السلمي للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية قد اصطدمت أخيراً بتحديات خطيرة. لقد خلقت الولايات المتحدة أزمة عصيبة قد تتحول الى كارثة في هذه الظروف الصعبة التي تتطلع الآمال فيها الى انقاذ مباحثات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة من الطريق المسدود حاليا وايجاد حل كلي للمسألة النووية.

وكما هو معروف فإنه بقرب نهاية العام الماضي وافقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على تدابير مستقبلية مباشرة تهدف الى عقد جولة ثالثة للمباحثات والتوصل الى حل اجمالي للمسألة النووية تلغي الولايات المتحدة بموجبه التدريبات العسكرية المشتركة "روح الفريق" لعام ١٩٩٤ وتقبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التفتيش في نطاق محدود على منشآتها النووية لتأمين استمرار الضمانات من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ووفقا لذلك فإنه في اطار الاتفاق بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ومع صبرنا غير العادي وتسامحنا البالغ أقصاه تناقشنا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول نطاق التفتيش الذي يكفل استمرارية الضمانات.

بيد أن أمانة الوكالة الدولية تجاهلت عمدا المركز المتفرد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي غضت النظر عما جاء في بيانها بخصوص انسحابها من معاهدة عدم الانتشار، وحاولت الضغط لتنفيذ عمليات التفتيش كاملة كما لو أن العودة الفعلية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الى المعاهدة قد تمت في حين أن عمليات التفتيش هذه قد تتمكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة من التوصل الى اتفاق بشأنها في المباحثات القادمة بدلا من التفتيش الهادف الى استمرارية الضمانات.

إن طلب التفتيش الكامل يتعارض بوضوح مع روح الاتفاق الثنائي وهو يخرج تماماً عن نطاق المناقشة في هذه المرحلة. فالتهديد النووي الذي تمارسه الولايات المتحدة ما زال قائماً، والوكالة الدولية لا تزال عند موقفها من التحيز والبعد عن العدل، وكانت هذه هي العوامل التي تحفزت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانسحاب من المعاهدة.

وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة وهي طرف في المباحثات الثنائية لم تحاول أبدا تصويب مسار أمانة الوكالة الدولية المنحرف، بل سارت في طريق معاكس للاتفاق الثنائي على التفتيش الهادف فقط الى استمرارية الضمانات، واستحثت بصورة رسمية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قبول طلب أمانة الوكالة الدولية بالانصياع للتفتيش كامل النطاق.

وذهبت الولايات المتحدة الى أبعد من ذلك ففرضت حدا زمنياً لتنفيذ هذا الطلب، وأصدرت انذارا نهائيا تقول فيه إنها لن توافق على عقد جولة ثالثة للمباحثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، بل تهدد بعقوبات في حالة رفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طلب الوكالة الدولية.

والجدير بالملاحظة جديا هو أن الولايات المتحدة قامت مرة أخرى بطرق موضوع التفتيش الخاص على المنطقتين العسكريتين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهو أمر لا يبت بأية صلة الى جميع أنشطتها النووية، كذلك تولت قيادة الحملة للضغط الدولي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكل هذه الوقائع تدل بوضوح على أن ما تبديه الولايات المتحدة من تفضيل تسوية القضية بالتفاوض فضلاً عن تحركاتها الظاهرية حتى الآن، ما هو في نهاية المطاف إلا مجرد مناورة تهدف الى ايجاد مبرر لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومحاولة كسب الوقت من أجل ذلك.

إن مخططات الولايات المتحدة لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد كشفت عن نفسها تماماً في المناورات العسكرية الجديدة التي تواصل الولايات المتحدة القيام بها تحت ستار المباحثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وخرقا لما تعهدت به مرارا الولايات المتحدة بالالتزام بمبدأ الضمانات ضد التهديد بالقوة واستخدام القوة، فهي تخطط للاستمرار بتحد في مناوراتها العسكرية النووية على نطاق واسع ضد بلدي، بما في ذلك التدريبات العسكرية المشتركة باسم "روح الفريق".

يقول كبار المسؤولين في الولايات المتحدة إنهم يزمعون القيام هذا العام بتدريبات عسكرية مشتركة أخرى اذا لم يتمكنوا من التدريبات العسكرية المشتركة باسم "روح الفريق"، بل يقولون أيضا وبصراحة إن هذه التدريبات يجب أن تجرى في هاواي إن لم يتمكنوا من اجرائها في كوريا الجنوبية.

عندما اقترحنا أن يكون موضوع الغاء الولايات المتحدة للتدريبات العسكرية المشتركة "بروح الفريق" بندا رئيسيا في جدول أعمال المباحثات، كان هدفنا اقصاء التهديد النووي الموجه من الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إقصاءً نهائيا وليس مجرد التدريبات العسكرية.

إن موقف الولايات المتحدة من حل المسألة النووية مع استمرار تدريباتها العسكرية النووية الموجهة ضد الطرف الآخر في الحوار، أمر لا يخلو من السخرية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بل هو وإنكار للحوار نفسه.

إن ما لا نستطيع اغفاله في الواقع هو أن القوى المتشددة والمحافظة في الولايات المتحدة لا تزال تعمل بكل جهد على نشر قذائف باتريوت في كوريا الجنوبية كجزء من محاولاتها السيطرة العسكرية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ليس هناك في العالم من يصدق بأن الولايات المتحدة تنوي حل المشكلة عندما ترمي بالدبلوماسية الناعمة على طاولة المفاوضات، تظاهراً منها بالاهتمام بسحب أسلحتها النووية، في حين أنها تعمل جاهدة في الكواليس على نشر قذائفها وتوجيهها ضد الطرف الآخر في الحوار.

وعلى الرغم من ذلك فإن مغالطات المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية تقول إن نشر قذائف الولايات المتحدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعتبر عملا استفزازيا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وليس هناك من صفاقة أكبر من ذلك.

إن مؤامرات الولايات المتحدة الحربية الجديدة لا تنتهي عند هذا الحد. لقد أرسلت حكومة الولايات المتحدة مدير وكالة المخابرات المركزية الى كوريا الجنوبية في الأيام الأولى من العام الجديد لاجتماع صغير حول مزيد من أنشطة المخابرات عن كوريا الشمالية. وفي هذا دليل قاطع على بلوغ مرحلة كاملة في الاستعداد للحرب.

وليس الآن من الصعب افتراض أن الولايات المتحدة تتحرك في سبيل خلق المبررات للانتقال الى عمليات عسكرية حقيقية.

وفي ضوء كل ذلك قد أصبح واضحا للجميع أن أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أخرت عن عمد المشاورات معنا حتى تستهلك أفلام وبطاريات أجهزة التصوير المركّبة للرصد في منشآت الجمهورية النووية وبدأت الآن محاولاتها في التفتيش الكامل النطاق بطريقة تحايلية، وهذه التحركات قد تمت وفقا لما خططته الولايات المتحدة من خداع.

وكل الوقائع تشير بوضوح الى أن الولايات المتحدة ليس في نيتها اطلاقا حل المشكلة النووية بطريقة سلمية في شبه جزيرة كوريا، وهي لم تغير موقفها في سعيها لتحقيق هدفها النهائي ألا وهو خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقوة وبأي ثمن.

وفيما يتعلق بالأزمة الحالية الناجمة عن أعمال الخداع المرذولة والخطيرة التي تمارسها الولايات المتحدة فإن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعلن عن موقفها على النحو التالي:

اذا استمرت الولايات المتحدة في تحديها وتنكرت للوعد الذي قطعته لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطي فإن الجمهورية تحل نفسها مما قطعته من وعد للولايات المتحدة.

والأمر يتعلق هنا بكافة التدابير والالتزامات التي تعهدت بها حتى الآن من طرف واحد كدليل على صدق نواياها في الاستمرار في المباحثات مع الولايات المتحدة والوصول الى تسوية سلمية للمشكلة النووية، ولا سيما تعليق تنفيذ انسحابها الذي أعلنته من معاهدة عدم الانتشار، وتجميد كافة الأنشطة النووية، وما أظهرته من نية في التخلي عن شبكة المفاعلات الجرافيتية المتوسطة.

ثانيا، اذا كانت الولايات المتحدة لا تنوي عقد أية جولة جديدة من المحادثات فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الاخرى لن تنتوي عقدها. وتخطئ الولايات المتحدة خطأ جسيما اذا اعتبرت أن المحادثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منحة منها لها.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد طالبت باستمرار بالمفاوضات مع الولايات المتحدة منذ الأيام الأولى التي تلت ظهور المشكلة النووية، بقصد حل هذه المشكلة بالطرق السلمية، ليس لمحاولة الحصول على أي ميزة من الولايات المتحدة.

لقد عشنا حتى اليوم معتمدين على أنفسنا لا تربطنا بالولايات المتحدة أي علاقة ونستطيع الاستمرار على هذا النحو مستقبلا فقد تكيّفنا مع هذا الوضع تكيفا راسخا.

ثالثا اذا قررت الولايات المتحدة الأخذ بخيارات أخرى فنحن أيضا لنا تدابيرنا الخاصة المضادة.

إن الحق في الاختيار ليس بأي شكل من الأشكال حكرا للدول الكبرى."

ذلك هو مضمون اعلان المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) لقد استمعنا الى كلمة ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه الكلمة تدفعني الى إبداء ملاحظتين، الملاحظة الأولى أذكرها بصفتي رئيسا للمؤتمر، أما الملاحظة الثانية فسأذكرها في وقت لاحق وبصفتي ممثلا لبلدي.

أما بصفتي رئيسا فأود أن أشير هنا بقوة إلى أن مؤتمر نزع السلاح هيئة متعددة الأطراف للتفاوض حول تدابير نزع السلاح وليس ساحة لتوجيه الاتهامات الجزافية أو توجيه السباب غير اللائقة على صعيد ثنائي، ففي ذلك تجربة قاسية لصبر كل منا وصبر الرئيس بالذات، لذا أرجو من بعض المشاركين الالتزام بضبط النفس حرصا على كرامة أعمالنا وعلى طابع مؤتمرنا، وهذا آخر انذار أوجهه بصفتي رئيسا للمؤتمر ولن أسمح بعد ذلك بمثل هذا المسلك.

وأما بصفتي ممثلا لبلدي فليس بوسعي أن أمر مر الكرام على ما جاء على لسان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيث انه في بداية كلمته ذكر الولايات المتحدة ومعها بلدي. إن وفدي قد اتيحت له أكثر من مرة فرصة التعريف بموقف بلدي حول مسألة ما يتحتم على كوريا الشمالية من ضرورة احترامها لالتزاماتها الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، طبقا للتعهدات التي قطعتها على نفسها. وهذه الالتزامات قد حددها بوضوح مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمؤتمر العام للوكالة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة باسم المجتمع الدولي كله. معنى هذا أنه من غير المقبول لنا أن نسمع من يتهم الوكالة الدولية وأمانتها بالتحيز، في حين أن جميع البلدان تعترف بالسلوك المثالي لهذه المؤسسة في أعمالها. ومعنى هذا أيضا أنه من غير المقبول أن تتحول هذه القضية الى صراع ثنائي أو الى قضية اقليمية. وحيث انه قد أتيحت لنا فرصتان إحداهما في هذه القاعة لأذكركم بأن الأمر إذ يتعلق باحترام القاعدة الدولية فهذه قضيتنا جميعا. وعلى هذا فإن احترام كوريا الشمالية لالتزاماتها كما تثبته الوكالة الدولية بطريقة قانونية، هو الأمر الوحيد الذي من شأنه أن يرضي المجتمع الدولي. وبهذا اختتم الكلمة التي رغبت في القائها بوصفي ممثلاً لبلدي.

وهكذا تنتهي قائمة المتحدثين الذين سجلت أسماؤهم لهذا اليوم. فهل هناك من يرغب في الحديث بعد ذلك؟ لست أرى من يرغب في الحديث. أدعو الآن المؤتمر لينظر في مسألة تعيين رؤساء للجان المخصصة ومنسقين خاصين للموضوعات الآتية: حظر انتاج مواد انشطارية للاسلحة النووية أو لغيرها من الأجهزة التفجيرية النووية؛ التوسع في عضوية المؤتمر؛ وأخيرا جدول أعمال المؤتمر. يسرني أن أعلن أن المشاورات الكثيفة بنوع خاص التي أجريتها حول هذه المسائل قد ساعدت على التوصل الى الاقتراحات التالية التي أعرضها على المؤتمر:

اقترح أن يتولى السيد ميغيل مارين بوش سفير المكسيك رئاسة اللجنة المعنية بحظر التجارب النووية. هل يقر المؤتمر هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

اقترح أن يتولى السيد وولفغانغ هوفمان سفير ألمانيا رئاسة اللجنة المعنية بالترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة على أسلحة نووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

هل يقر المؤتمر هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

اقترح أن يتولى السيد جيورجي بويتا سفير المجر رئاسة اللجنة المعنية بالشفافية في مجال التسلح.

هل يقر المؤتمر هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

نصل الآن الى رئاسة اللجنة المخصصة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وعلى حد علمي أن فريق الـ٢١ سيرشح من يتولى هذا المنصب خلال الأيام القادمة وأرجو أن يتمكن المؤتمر من تعيينه في الجلسة العامة القادمة.

اقترح أيضا أن يعين السيد جيرالد شانون سفير كندا منسقا خاصا لجمع وجهات نظر الأعضاء حول أنسب ترتيب للتفاوض حول معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق على الصعيد الدولي وبصورة فعالة لحظر صناعة المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو لغيرها من الأجهزة التفجيرية النووية.

هل يقر المؤتمر هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

اقترح أيضا أن يعين السيد لارس نورنبرغ سفير السويد منسقا خاصا لمسألة جدول أعمال المؤتمر.

هل يقر المؤتمر هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

وأخيرا فيما يتعلق بالتوسع في عضوية المؤتمر فإن المؤتمر يتذكر اننا كنا قد قررنا أيضا تعيين منسق خاص. وفيما بين ذلك اخطر المؤتمر باقتراح من ممثل المكسيك في الجلسة العامة الأولى. لذا يبدو من المرغوب فيه أن يتاح للمؤتمر مزيد من الوقت للبت في هذا الاقتراح. لذلك أعتزم تناول دراسة اقتراح المكسيك ابتداء من الغد عند اجراء المشاورات التي سأعقدها مع منسقي المجموعات والصين في الساعة ١٥/٣٠ في قاعة المؤتمرات بالأمانة في الطابق السادس. وعلى هذا يبدو لي أنه من المعقول بالنسبة لتعيين منسق خاص لهذه المسألة ألا يتخذ أي مقرر قبل فرصة التفكير المتاحة ولتكن اذا شئتم كحد أقصى في ١٠ شباط/فبراير القادم.

وأود أن اقدم تهاني الحارة لرؤساء اللجان والمنسقين الخاصين الذين عيناهم مع تمنياتي لهم بالتوفيق في أعمالهم.

أود كذلك أن أعرب هنا عن عميق امتناني لكل الوفود لما أظهره الجميع من مرونة وتفاهم خلال المشاورات المكثفة التي ساعدتنا على البدء سريعا بأعمالنا الموضوعية.

وفي نيتي أن أعقد في أقرب وقت اجتماعا مع رؤساء اللجان والمنسقين الخاصين لنتدارس معا جدول أعمال الاجتماعات القادمة مع أملي بأن أقدم الى المؤتمر هذا الجدول في أقرب وقت ممكن.

وأقول لكم من الآن إن السفير مارين بوش طلب مني أن أبلغ المؤتمر بنيته بأن يعقد اجتماعه الأول التنظيمي يوم الخميس ٣ شباط/فبراير في الساعة ١٥/٣٠ في هذه القاعة.

لقد انتهينا من بحث جدول أعمال اليوم. هل هناك من الوفود من يرغب في الحديث؟

أعطي الكلمة للسيد مارين بوش سفير المكسيك.

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): لم تجر العادة أن يطلب رؤساء اللجان المخصصة الكلام في هذا المحفل يوم تعيينهم. ومع هذا فإنني أود أن أقول شيئا حول رئاسة اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية. لن أحاول اخفاء سروري بهذا التعيين. وكما سبق لي أن قلت في جلستنا الأولى منذ اسبوع مضى إن المكسيك كانت دائما تشجع الحظر الكامل للتجارب النووية. وهذا الاختيار يحمل معنى خاصا جدا لشخصي أنا تلميذ ألفونسو غارسيا روبلس ولويس باديلا نرفو.

في أول اجتماع للجنة المخصصة التي كما ذكرتم سوف ينعقد بعد غد يوم الخمس ٣ شباط/فبراير بعد الظهر سوف أدعو الأعضاء والمراقبين في المؤتمر الى المشاركة في حوار معمق للتعجيل بأعمالنا حول هذا الموضوع للأهمية الكبرى التي نعلقها عليه جميعا. إن الغرض من تبادل الرأي هذا سيكون التوصل الى اتفاق حول أحكام المعاهدة القادمة. وكما يقول الانكليز إنه حوار "ينصب على المعاهدة في حد ذاتها".

وأقول أيضا إننا نشعر بالارتياح التام للنتائج التي توصلت اليها في عام ١٩٩٣ اللجنة المخصصة تحت ادارة الرئيس تاناكا.

واسمحوا لي أخيرا أن أشكر أعضاء المؤتمر وبصورة خاصة زملائي من مجموعة الـ٢١ لتعاونهم معي.

الرئيس أشكر سفير المكسيك على كلمته.

اذا لم يكن هناك وفد يرغب في الكلام فإني أقترح رفع هذه الجلسة العامة.

تنعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ الساعة العاشرة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠